

رفعت 7 ولايات أمريكية دعوى قضائية أمس الخميس لعرقلة قانون اتحادي يقضى بإجبار المؤسسات التابعة للكنيسة على توفير الخدمات الخاصة بتحديد النسل بالمجان.

وتعد هذه الدعوى أحدث طلقة في معارك انتخابات الرئاسة هذا العام حول تطبيق إجراء صغير في إطار الإصلاحات التاريخية لقطاع التأمين الصحي التي اقترحتها الرئيس الأمريكي باراك أوباما.

كانت إدارة الصحة والخدمات الإنسانية التابعة لإدارة أوباما وضعت ضوابط الشهر الماضي في إطار إصلاحات الرعاية الصحية التي جرى تمريرها عام 2010 تلزم أصحاب العمل الذين يوفرون التأمين الصحي بتضمين تغطية كاملة لتكاليف تحديد النسل بما في ذلك وسائل منع الحمل وما يسمى بحبة الصباح التالي وخدمات التعقيم، إلا أنه تم إعفاء المؤسسات الدينية وليس المؤسسات التابعة للكنيسة مثل المؤسسات الخيرية والمستشفيات والمدارس والجامعات من هذه الضوابط، غير أن الكنيسة الكاثوليكية الرومانية، التي تعارض منع الحمل وتضم أكبر شبكة مؤسسات تابعة لها، أعربت عن رفضها الشديد لهذه السياسة الجديدة.

من جهة أخرى، يدفع نشطاء حقوق المرأة أن إتاحة خدمات تحديد النسل هو مفتاح صحة المرأة وهذا لا يمكن أن يتأتى إلا من خلال توفير تلك الخدمات بالمجان.

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 24/02/2012

من موقع : موقع الشيخ الدكتور/ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammedfarag.com